Middle East Journal of Humanities and Cultural Studies
Homepage: http://meijournals.com/ar/index.php/mejljs/index
ISSN: 2710-2238 (PRINT)
ISSN: 2788-4686 (ONLINE)
مجلة الشرق الأوسط
للعلوم الإنسانية والثقافية

نشر الثقافة المالية كركيزة للاقتصاد الرقمي

د.محمد عبدالمنعم السيد أبو سليمان

دكتوراه في الاقتصاد والمالية العامة

كلية الحقوق، جامعة طنطا

استلام البحث: 28/08/2021 **مراجعة البحث:** 09/09/2021 **قبول البحث:**10/09/2021

ملخص الدراسة:

مما لا شك فيه أنه لا يمكن تعظيم الاستفادة من الاقتصاد الرقمي دون المرور بنشر الثقافة المالية بالمؤسسات المختلفة والقدرة على احتواء وإدراج جميع الأفراد على الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية بما فيها الخدمات المصرفية الإلكترونية، حيث إن أهمية تعزيز مستويات الثقافة المالية والوصول إلى الخدمات المالية ستنعكس ايجابيا على درجة تطور وعمق واستقرارالقطاع المالى والمصرفي من جهة، وعلى تعزيز افاق النمو الاقتصادى ودفع عجلة التنمية من جهة اخرى. ولذلك فإن نشر الثقافة المالية وإتاحة الحصول على الخدمات المالية الرسمية مثل الحسابات المصرفية والمدفوعات الإلكترونية لجميع شرائح المجتمع وخاصة الفئات المستبعدة أو غير المستفيدة من الخدمات المالية والمصرفية في منظومة النظام المالي الرسمي تلقي اهتماما ملحوظا من قبل المؤسسات المالية والمصرفية في كل من البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء.

الكلمات المفتاحية: الثقافة المالية – الاقتصاد الرقمي– المدفوعات الإلكترونية

Abstract:

There is no doubt that it is not possible to maximize the benefit from the digital economy without going through the spread of financial education in various institutions and the ability to contain and include all individuals to access financial services and products, including electronic banking services, as the importance of enhancing levels of financial literacy and access to financial services will be reflected positively. On the degree of development, depth and stability of the financial and banking sector on the one hand, and on enhancing the prospects for economic growth and advancing development on the other hand. Therefore, spreading financial education and providing access to formal financial services such as bank accounts and electronic payments to all segments of society, especially groups excluded or not benefiting from financial and banking services in the formal financial system system, receive remarkable attention from financial and banking institutions in both developed and developing countries.

Keywords: financial education - digital economy - electronic payments

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية

المقدمة

يعتبر التحول الرقمي الذي يشهده معظم قطاعات الأعمال المحرك في تحقيق تغيرات جذرية في اقتصادات كافة البلدان، ومن هنا يفرض التحول الرقمي على المؤسسات الحكومية والشركات الخاصة الاستفادة من إنترنت الأشياء لتكون أكثر إدراكاً وقدرة على التنبؤ والمرونة في العمل وهي السمات التي ستمكنها من الابتكار بشكل أسرع لتحقيق النتائج المرجوة من أعمالها وسرعة تحويل اقتصاداتها من التقليدي إلي الرقمي. وحيث إن نشر الثقافة المالية وإتاحة الحصول على الخدمات المالية الرسمية مثل الحسابات المصرفية والمدفوعات الإلكترونية لجميع شرائح المجتمع وخاصة الفئات المستبعدة أو غير المستفيدة من الخدمات المالية والمصرفية في منظومة النظام المالي الرسمي تلقي اهتماما ملحوظا من قبل المؤسسات المالية والمصرفية في كل من البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، كما أن المؤسسات المصرفية نفسها أصبحت اليوم أكثر اهتماما في السعى لتحسين نشر الثقافة المالية إلى أكبر عدد من شرائح المجتمع، مما له كبير الأثر على انتشار استخدام وسائل الدفع الإلكترونية لاسيما الدفع عبر بطاقات الدفع الإلكترونية واستخدام الهاتف المحمول وتحول كافة المجتمعات من الاقتصاد التقليدي الى الاقتصاد الرقمي من خلال تعظيم الاستفادة من التقدم التكنولوجي في كافة المجالات.

وحيث فتحت الأبواب على مصراعيها للتعامل بوسائل الدفع الإلكترونية وخاصة عبر الانترنت واظهرت الحاجة الملحة للمعاملات التجارية والمالية باستخدام وسائل الدفع الإلكترونية ضرورة خلق البيئة المناسبة للتحول إلى الاقتصاد الرقمى أو الشبكى المتنامى الابعاد والملامح، وبالتالي وضعت البلدان والمؤسسات أمام تبعات وتحديات تطوير الضوابط التشريعية والفنية ووضع ركيزة اساسية لنشر الثقافة المالية والتى تعتبران اللبنة الأساسية والسمات المميزة في خلق بيئة مواتية للاستخدام الأمثل لوسائل الدفع الإلكترونية، كما جعل البلدان كافة تعمل تحت الضغوط المستمرة للاستجابة بمرونه كافية لرغبات المستهلكين في الاسواق لما فرضه الاقتصاد الرقمي من تقصير لدورة حياة المنتج، والأخذ بأساليب التجديد والابتكار وتغيير المزيج السلعى والخدمى ليتلاءم مع حاجات الأفراد المتجددة.

وتمثل نشر الثقافة المالية في حد ذاتها تحديا في حقل الاستفادة من الاقتصاد الرقمي، وهى على بعدين الأول وهو البنى التحتية وتتمثل في مدى توطين وتمكين التكنولوجيا في المؤسسات المالية وغير المالية لاكبر عدد من شريحة السكان بكافة المستويات، والبعد الاخر يتمثل في تحديات التميز والاستمرارية والوفورات والقدرة التنافسية، حيث تعد هذه الخصائص قاطرة لنقل الاقتصادات من الاعتماد على وسائل الدفع التقليدية إلى تعميم استخدام وسائل الدفع الإلكترونية والاستفادة منها.

أهمية البحث:

تنبثق أهمية البحث من أهمية موضوع البحث لكافة المجتمعات والمؤسسات علي حد سواء وذلك من خلال توضيح أهمية نشر الثقافة المالية كركيزة اساسية للاستفادة من الاقتصاد الرقمي في ظل الحاجة الماسة لتعظيم الاستفادة من التطورات التكنولوجيه المعاصرة والتي لا يمكن الحصول عليها دون الوصول إلى الالية الخاصة بنشر الثقافة المالية والتى تعتبر بمثابة الترس في عجلة الاقتصاد الرقمي.

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية

منهج البحث:

يتبع هذا البحث المنهج الاستقرائي وذلك من خلال استعراض الجوانب النظرية للثقافة المالية الجديرة بالنشر واستعراض الدراسات السابقة المتعلقة بهذا الموضوع، ثم جمع المعلومات المتعلقة بهما.

خطة البحث:

ينقسم البحث إلى مبحثين، يتناول الأول ماهية الثقافة المالية الجديرة بالنشر في ظل الاقتصاد الرقمي وذلك من خلال ثلاثة مطالب: مفهوم الاقتصاد الرقمي، مفهوم الثقافة المالية، واخيرا الاثار المترتبة على الاستبعاد المالي، بينما نستعرض في المبحث الثاني الجدوي الاقتصادية لنشر الثقافة المالية، وذلك ومن خلال مطلبين ينصرف أولهما أهمية نشر الثقافة المالية والثاني لتوضيح توضيح التجارب الدولية لنشر الثقافة المالية.

ماهية الثقافة المالية الجديرة بالنشر في ظل الاقتصاد الرقمي

مفهوم الاقتصاد الرقمي

يعرف التحول الرقمي بانه استخدام التطور التكنولوجى المعاصر ومثال على ذلك مواقع التواصل الاجتماعي والموبايل والاجهزة المحمولة والتحليلات والبيانات الكبيرة والحوسبة السحابية وانترنت الاشياء لتحقيق تحسينات كبيرة فى الاداء. فالتحول الرقمي هو الاستثمار في الفكر وتغيير السلوك لإحداث تحول جذري في طريقة العمل، عن طريق الاستفادة من التطور التقني الكبير الحاصل لخدمة المستفيدين بشكل أسرع وأفضل. ويوفر التحول الرقمي إمكانات ضخمة لبناء مجتمعات فعالة، تنافسية ومستدامة، عبر تحقيق تغيير جذري في خدمات مختلف الأطراف من مستهلكين وموظفين ومستفيدين، مع تحسين تجاربهم وإنتاجيتهم عبر سلسلة من العمليات المتناسبة، مترافقة مع إعادة صياغة الإجراءات اللازمة للتفعيل والتنفيذ. ويتطلب التحول الرقمي تمكين ثقافة الإبداع في بيئة العمل، ويشمل تغيير المكونات الأساسية للعمل، ابتداء من البنية التحتية، ونماذج التشغيل، وانتهاءً بتسويق الخدمات والمنتجات[1].

وحيث يستلزم الاقتصاد الرقمي تحول تنظيمي من خلال التكامل بين التكنولوجية الرقمية وعمليات المنظمة فى اطار الاقتصاد الرقمي وبناء عليه يعد الاقتصاد الرقمي من الظواهر الحديثة التي اجتاحت العالم خلال الأعوام الماضية، انعكاسًا لتقدم الدول وقوة اقتصادها وتنوع مواردها؛ ما أعاد تشكيل ترتيب تلك الدول وتوزيعها على خريطة القوتين الصناعية والتجارية. وينظر إلى الاقتصاد الرقمي كفرع من علم الاقتصاد؛ لدراسة السلع غير الملموسة ذات "التكلفة الحدية الصفرية" عبر شبكة الإنترنت، والذي لاقى رواجًا ملحوظًا في السنوات الأخيرة، متفوقًا على الاقتصاد التقليدي من عدة جوانب. فالاقتصاد الرقمي نشاط اقتصادي ناجم عن مليارات الاتصالات اليومية القائمة على الإنترنت، يجمع الأشخاص والشركات والأجهزة والبيانات والعمليات؛ ما يجعل من الاتصال المفرط بمثابة عموده الفقري، وصولًا إلى زيادة الترابط بين الأشخاص والمنظمات والآلات عبر الإنترنت وتكنولوجيا الهاتف وغيرها. وعرفت المفوضية الاوربية الاقتصاد الرقمي على انه الاقتصاد المبني او المرتبط

[1] https://www.my.gov.sa/wps/portal/snp/aboutksa/digitaltransformation

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية

بشبكة الانترنت وجميع الانشطة الرقمية ذات صلة.وقامت مجموعة العشرين بتقديم تعريف واسع للاقتصاد الرقمي ليتضمن جميع الانشطة الاقتصادية التى تستخدم المعلومات والمعرفة الرقمية ويمكن تعريف الاقتصاد الرقمي أيضًا باعتباره تلك الاستخدامات لتكنولوجيا المعلومات في عمليات رئيسة؛ مثل التخطيط والإدارة والتسويق، إلى جانب اعتباره عملية استخدام المعلومات في التفاعل والتواصل عبر فضاء العولمة. ويتضح ان من اهم مميزات الاقتصاد الرقمي ان تتحول البضائع والمنتجات من السبلع والخدمات من الشكل المادى الملموس الى الشكل الرقمي حيث يسهل تخزينها فى شكل ارقام فتكون محل المبادلة فى السوق الرقمي ويظهر ذلك جلى فى تسويق المحتويات الرقمية التى تتجسد فى العديد من المجالات لذلك ينبغي النظر الى المحتوي الرقمي ضمن سياق البيئة والاليات الهادفة الى استحداثة وتخزينة وايصاله وتقديمه بل يجب ان يتجاوز فهمنا للمحتوي الرقمي الى ما هو ابعد من التكنولوجيا لتشمل البعد القانونى والثقافي[2].

ويتضح لنا مما سبق ان التحول الرقمي اصبح من الضروريات الملحة بالنسبة لكافة الاقتصادات التى تسعي الى تطوير وتحسين منتجاتها وخدماتها وتسهيل وصولها للعملاء والمستفيدين وفي نفس الوقت العمل على تحسين كفاءتها من اجل تطوير وتحسين خدماتها وابتكار طرق جديدة لانتاج السلع وتقديم الخدمات وكذلك ظهور وتعظيم الاستفادة من نماذج جديدة من التجارة يطلق عليه التجارة الالكترونية.

مفهوم الثقافة المالية

تساهم الثقافة المالية فى رفع الوعى المالى للأفراد والأسر والمجتمع ككل بهدف زيادة الطلب على الخدمات والمنتجات المالية التى تناسب احتياجاتهم وتتوافق فى نفس الوقت مع الطلب المتزايد عليها. والتثقيف المالى بحسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، والشبكة الدولية للتثقيف المالى (INFE) هو العملية التى يتم من خلالها تحسين إدراك المستهلكين والمستثمرين بطبيعة الخدمات والمنتجات المالية المتاحة والمخاطر المصاحبة لاستخداماتها وذلك عن طريق تقديم المعلومات والإرشاد أوالنصيحة الموضوعية المتعلقة بها وتطوير مهاراتهم وثقافتهم بالخدمات المالية وليصبحوا قادرين على اتخاذ قرارات مبنية على معلومات صحيحة وتعريفهم بالجهات التى يمكن التوجه لها في حال احتياجهم للمساعدة واتخاذ خطوات فعالة من شأنها تحسين الرفاهية المالية الخاصة بهم [3].وعرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التعليم المالي Financial Education بأنه العملية التي يقوم من خلالها المستهلكين والمستثمرين الماليين بتحسين فهمهم للمنتجات المالية والمفاهيم والمخاطر المالية وذلك من خلال المعلومات والارشادات، وتطوير المهارات والثقة ليصبحوا أكثر وعياً بالمخاطر والفرص المالية واتخاذ قرارات مدروسة ومعلومة إلى أين يذهبون للحصول على مساعدة وذلك لاتخاذ قرارات فعالة أخرى لتحسين أوضاعهم المالية. كما عرفته المنظمة الدولية المالية للأطفال والشباب بأنه عملية توفير توجيهات ومواد تعليمية مصممة لزيادة المعارف والمهارات المالية لدى الأطفال والشباب.

[2] فضل عبدالكريم البشير دور الاقتصاد الرقمي فى تعزيز تنامى التمويل الاسلامي-مجلة بيت مشورة- العدد9 –قطر -2018 ص36-37.

[3] امانه مجلس محافظى المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربى ، متطلبات تبنى استراتيجية وطنية شاملة لتعزيز الشمول المالى ، صندوق النقد العربى، اكتوبر2015 ص2.

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية

ويعرفه البعض بانه معرفة المفاهيم المالية الأساسية مثل مفهوم الفائدة المركبة والتضخم والفرق بين القيمة الاسمية والحقيقية واساسيات تنويع المخاطر[4]. ويعبر نشر الثقافة المالية عن العملية التي يتم من خلالها توفير الامكانات اللازمة للأفراد والمؤسسات بهدف زيادة الوعى المالي والوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية، أي أن التثقيف المالي هو نتيجة لعملية التعليم المالي وهو مزيج من الوعى والمعرفة والمهارات والمواقف واتاحة البيئة المناسبة لاتخاذ قرارات مالية سليمة وذلك لتحقيق الرفاهية المالية للمؤسسات والأفراد. لذلك يساهم نشر الثقافة المالية في اطار الشمول المالى في ترسيخ المفاهيم المالية لدى كافة الاطراف المشاركة في الاقتصاد وتحفيز الابتكارات المالية، وتحسين الادراك لدى العملاء بطبيعة الخدمات المالية المعروضة والمخاطر المالية (مخاطر الائتمان والسيولة والسوق) والمخاطر غير المالية (مخاطر القانونية والتنظيمية والتشغيلية)، وذلك بتقديم المعلومات واليات التعامل مع تلك المخاطر والتنبؤ بها لاتخاذ القرارات السليمة، لذلك تعد الثقافة المالية من أولى اهتمامات القطاع المالى والمصرفي[5]. وبناء عليه نجد إنه يتحقق الشمول المالى بدون التثقيف المالى، فالمستهلك الواعى يعتبر اكثر ادراكا للمخاطر والمكاسب المرتبطة بالمنتجات المالية واكثر وعيا لحقوقه وواجباته .

لذلك تعرف مجموعة العشرين والتحالف العالمى للشمول المالى AFI على انه" الإجراءات التى تتخذها الهيئات والجهات الرقابية والاشرافية لتعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع، وبما يشمل الفئات المهمشة والميسورة للخدمات والمنتجات المالية التى تناسب احتياجاتهم، وان تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة[6]. ويعرف البنك الدولى في تقريره الصادر لعام 2014 حول مؤشرات الشمول المالى على أن الشمول المالى هو نسبة السكان مستخدمى الخدمات المالية من إجمالى عدد السكان [7]. كما تعرف المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء المالية CGAP الشمول المالى بإنه وصول الاشخاص الأسر والمؤسسات إلى الخدمات المالية والمصرفية المناسبة واستخدامها بشكل فعال ووجوب تقديم تلك الخدمات بمسؤوليات قانونية محددة وبشكل مستدام في بيئة مصرفية منظمة تنظيما جيدا[8].وتعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالى (INFE) الشمول المالى بإنه العملية التى يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة في الوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافئ ، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة، من خلال تطبيق مناهج مبتكرة تشمل التوعية والتثقيف المالى ، وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالى والاندماج الاجتماعى والاقتصادى[9]. وعرف الأونكتاد الشمول المالى على أنه نسبة من يستخدم الخدمات المالية من افراد وشركات، وهو يشير إلى حالة يتمتع فيها جميع البالغين في سن العمل بفرصة الحصول فعليا على خدمات الائتمان وإلادخار والتامين وسداد المدفوعات عن طريق مقدمى الخدمات الرسمين(

(4) Lusardi، A& Tufano , p debt literacy , financial experiences , and over indebtendencess, 2008, p.3.

(5) Yasin, (M): "Financial inclusion for growth and development", Southeastern Economic Review, Vol. 93, No. 1, Spring ,2013, pp.59-65.

(6) Mohieldin، M, Iqbal, Z, Rostom, A. & (C) Fu, X: "The Role of Financial Inclusion in the g20 Countries", London, 2016,pp. 7-8.

(7) بنك الكويت الدولى ، الشمول المالى في دولة الكويت ، الأهمية والواقع ومقارنة لمؤشرات الشمول المالى لدولة الكويت بدولة الإقليم والعالم ، مايو 2015، ص8.

(8) World Bank: "Financial inclusion", Annual Report,2016, pp.5-6.

(9) Angelopoulos, (K), et al.,: "Financial inclusion and Economic growth: Theoretical predications and evidence from the OECD", Working paper No.2037(CESiFO),2017, pp.1-4.

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية

تقديم خدمات مناسبة للعميل بطريقة مسؤلة وبتكلفة معقولة وثابتة)[10]. كما يعرفه البعض بأنه تقديم الخدمات المالية والمصرفية لجميع شرائح المجتمع بتكلفة اقل وجودة اكبر، ولذلك فإن توسع دائرة المستفيدين من الخدمات المالية تسهم في تمكين المجتمع ككل وتعزيز الاستقرار المالى للأفراد، وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة والاستخدام الامثل للموارد[11].

وقام البعض بتعريفه بإنه عملية توسيع نطاق الاستفادة من الخدمات المالية المقدمة من المصارف بجودة وكفاءة عالية وتتضمن خدمات الايداع والائتمان ونظام دفع الاجور والمعاشات وإتاحة المعاملات المصرفية عبر الهاتف المحمول ووضع ضوابط قانونية لحماية العملاء[12].ويشير البعض أيضا إلى الشمول المالى بأنه إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية والتوفير وخدمات الدفع والتحويل، وخدمات التامين وخدمات التمويل والائتمان؛ لتفادى لجوء البعض إلى القنوات والوسائل غير الرسمية التى لا تخضع لحد ادنى من الرقابة والاشراف ومرتفعة الاسعار نسبيا، مما يؤدى إلى سوء استغلال احتياجات هؤلاء من الخدمات المالية والمصرفية[13].

والبعض يعرف الشمول المالى بأنه اتاحة وتوسيع قاعدة الخدمات والمنتجات المالية الرسمية لمختلف فئات المجتمع بما في ذلك كافة المعاملات البنكية بأسعار مقبولة وبطريقة عادلة تتميز بالشفافية [14]. وعرفه البعض أيضا بانه عملية تعزيز الوصول لمجموعة كبيرة من المنتجات والخدمات المالية الخاضعة للرقابة المالية باسعار معقولة في الوقت المناسب والكافي، واستخدامها من كافة فئات المجتمع المهمشة والميسورة والتى تتناسب مع احتياجاتهم والتى تقدم لهم بصورة عادلة وشفافة، وذلك من خلال تطبيق الطرق المبتكرة المصممة لتقديم تلك الخدمات[15]. ومن خلال التعريفات السابقة يتضح لنا ان الشمول المالى يقصد به الإدراج المالي للمؤسسات المالية وغير المالية لقطاعات واسعة من جميع الأفراد والأسر والمشروعات ذات الدخول المنخفضة والمحرومة في المناطق الجغرافية المختلفة، بهدف الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية والاستفادة منها بتكلفة معقولة وبطريقة مناسبة وفي الوقت الملائم وبالقدر المطلوب' وذلك دون تمييز مع الأخذ في الاعتبار حماية مستخدمى هذه الخدمات وذلك من خلال تطبيق الأساليب القائمة والمبتكرة التي صممت خصيصاً لذلك فى بنية يسودها الاستقرار المالي.

ويتضح بعد عرض تلك التعريفات أن التثقيف المالى يشكل خطوة أساسية ومحورية لتحول كافة الاقتصادات من الاقتصاد التلقليدي إلي الاقتصاد الرقمي، كما أصبحت الثقافة المالية في العالم إجراء احترازى ومكمل رئيسى لسلوكيات القطاع المالى ونظرا لدوره المتزايد في تسريع عجلة الشمول المالي ولضمان تحقيقه تعتبر نشر الثقافة المالية اهم التحديات التى تواجه امكانية تحول الاقتصادات من التقليدية الي الرقمية وتطبيق الاستخدام الامثل لوسائل الدفع الإلكترونية وانتشارها لتجاوز غياب الثقافة المطلوبة لتقبل تلك الوسائل وإمكانية التعامل معها من شريحة كبيرة من المؤسسات والأفراد، وهو ما يتطلب زيادة تشجيع

[10] الاونكتاد، تاثير إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية على التنمية بما يشمل ابراز اثر التحويلات المالية: التمكن الاقتصادى للنساء والشباب، جنيف، نوفمبر2014، ص6.

[11] معهد الدراسات المصرفية، الشمول المالى ، إضاءات، السلسة الثامنة ، العدد7، الكويت ، فبراير2016، ص1.

[12] Reyes, (G,P), et al.: "Financial inclusion, indicators for developing countries: The Peruvian case". Peru: super in tendency of banking,2010,pp.2-3.

[13] أمانة مجلس محافظى المصارف المركزية، العلاقة التداخلية بين الشمول المالى والاستقرار الاقتصادى ، صندوق لنقد العربى ، 2015، ص4.

[14] د.محمد زكريا، دور البنوك المركزية في تعزيز الثقافة المالية وحماية المستهلك، اتحاد المصارف العربية ، الجزء الاول ، 2013، ص7.

[15] د.عصام حسنى محمد عبد الحليم، مرجع سابق، ص9.

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية

العملاء على الاقبال على التفاعل مع الخدمات الإلكترونية واستخدامها عن طريق اجهزة الحاسب الالى أو الهواتف المحمولة بدلا من التوجة إلى الفروع أو المتاجر لإجراء هذه العمليات. ووفقا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والشبكة الدولية للتعليم المالي التابعة لها تقوم الاستراتيجية القومية لثقافة المالية على عملية منظمة على المستوى القومي يتكون من إطار أو برنامج ملائم يهدف إلى[16] :

- التأكيد علي أهمية التثقيف المالي – بما في ذلك من خلال تشريعات تحدد معناه ونطاقه على المستوى الوطني وفقا للاحتياجات والفجوات المتعرف عليها قوميا.
- التعاون بين مختلف المساهمين، فضلا عن تحديد قائد قومي أو هيئة تنسيق أو مجلس يختص بالتثقيف المالي
- وضع خارطة طريق لتحقيق أهداف محددة ومقررة مسبقا خلال فترة محددة من الزمن.
- تحديد المعايير التي يتم تطبيقها من قبل البرامج الفردية من أجل المساهمة بفاعلية وبشكل مناسب للاستراتيجية القومية.

3/2الاثار المترتبة على الاستبعاد المالي

تعاظمت أهمية نشر الثقافة المالية بعد الأزمة المالية العالمية عام 2008 حيث أظهرت هذه الأزمة الآثار السلبية للاستبعاد المالى وغياب الثقافة المالية لدى أغلبية المتعاملين مع المؤسسات المالية مما دفع الكثير من الحكومات في أنحاء العالم إلى وضع استراتيجيات قومية لنشر الثقافة المالية. وتعاني الاقتصادات بنسبة كبيرة من الاستبعاد المالي؛ بسبب كبر حجم القطاع غير الرسمي وارتفاع معدلات الفقر الكلى والبطالة والتضخم وانخفاض دخل الأفراد وعدم قدرة المؤسسات المالية والمصرفية على مواكبة التطور التكنولوجي المتنامي الابعاد....وغيرها. ويعد المستهلكون ذو الدخل المنخفض ومن يقطنون في البلدان النامية الاكثر عرضة لخطر الاستبعاد المالي لعدم قدرتهم على الوصول إلى الخدمات المصرفية في الوقت المناسب. لذلك تشير بيانات البنك الدولى المالية العالمية إلى أن 2.7مليار نسمة من البالغين يشكلون نصف إجمالى السكان البالغين في العالم مستبعدين ماليا لعدم القدرة على الحصول على الخدمات المالية الرسمية تقدر بنسبة 89 % في البلدان النامية مقابل 41% في البلدان النامية[17].

ولذلك يستخدم مصطلحا نشر الثقافة المالية والحرمان والاستبعاد المالي بالتبادل لتعريف مدي قدرة السكان على الوصول والتمتع بالخدمات المالية، حيث يشير الحرمان المالي إلي العملية التي بموجبها يواجه أفراد المجتمع المصاعب والعوائق فيما يتعلق بالوصول إلى مصادر منتجات الخدمات المالية الأساسية والتمكن من استخدامها بصوره تلائم احتياجاتهم والتمكن – في ذات الوقت– من ممارسة حياة (اقتصادية واجتماعية) طبيعية في المجتمع الذي يعيشون فيه. فالحرمان المالي عملية ديناميكية ومعقدة، حيث إن بعض الناس يعانون من هذه الظاهرة لفترات محدودة خلال حياتهم، والبعض الآخر قد يعاني منها مدى الحياة، ومعظمهم قد يعانون منه بسبب التسعير أو السوق أو عدم مناسبة المنتج أو تعقيد إجراءات الحصول عليه.

[16] المعهد المصرفى المصرى، الاستراتيجيات القومية للتثقيف المالى، سلسلة أوراق بحثية، 2015،ص8.

[17] Albatel, (A): The relationship between financial inclusion and economic growth in Saudi Arabia, Fiscal Studies, Vol.21.NO1,2016.p.1

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية

ويترتب على الاستبعاد المالي العديد من الآثار السلبية المتمثلة في مخاطر عدم الاستقرار المالي ومخاطر المعاملات النقدية وغسل الأموال وتمويل الإرهاب، بالإضافة إلى استمرار معضلة صعوبة حصول المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر على التمويل وعدم اندماج القطاع غير الرسمي ضمن القطاع الرسمي، بالإضافة إلى صعوبة وصول البنوك لشرائح جديدة من العملاء واستهدافها، مما يلقى بظلاله على تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتتعد أشكال ومظاهر الحرمان المالي وبصفة عامه يدور الحديث عن أربعة أشكال ومظاهر للحرمان المالي، وتشمل[18]:

- الحرمان المصرفي:

يقصد به عدم التمكن من الوصول إلى الخدمات المصرفية والاستفادة منها (استخدامها) وتتجلى أهم مظاهره في الحصول علي حساب إيداع مصرفي (حساب جاري) وتتمثل ابرز الآثار السلبية التي تنجم عن الحرمان المصرفي في الآتي:

- التعرض لمخاطر السرقة وفقدان الأموال.
- عدم التمكن من استخدام السداد المؤجل عن طريق استخدام الشيكات.
- عدم الاستفادة من خدمة التحويلات المالية (الراتب، المعاش، التحويلات للغير).
- عدم الاستفادة من خدمة التحويلات الإلكترونية والتي تعتبر أقل تكلفة وأكثر سرعة.
- الحرمان من الحصول على القروض أو التمويل.

وبالنظر للحرمان المصرفي من حيث العمق يلاحظ أن مستوياته تتفاوت ما بين أفراد المجتمع من شخص إلى آخر، وذلك على النحو التالي:

- غير المغطيين بالخدمة المصرفية : ويقصد بهم أفراد المجتمع الذين يكونون محرومين تماما من أي نوع من أنواع الخدمات المصرفية (حرمان كلي).
- المغطيين جزئيا بالخدمة المصرفية ويقصد بهم أفراد المجتمع الذين لا يكونون محرومين تماما من الخدمات المصرفية، كان يكون لدى الشخص حساب مصرفي جاري ولكنه لا يستفيد من خدمات الشيكات أو تسهيلات الدفع الإلكتروني وبطاقات الائتمان.
- المغطيين كليا بالخدمة المصرفية: ويقصد بهم أفراد المجتمع الذين يتمتعون باستخدام كافة منتجات الخدمات المصرفية وبما يلائم احتياجاتهم ومركزهم الاقتصادي والاجتماعي.

- الحرمان الادخاري :

ويقصد بالحرمان الادخاري هو عدم التعود على وضع المدخرات في البنوك أو التعامل مع البنوك بصفة عامة بسبب تجارب سابقة غير ناجحة أو بسبب حكم خاطئ مسبق تجاه البنوك. الادخار هو نتاج للحرمان الاجتماعي وليس أحد أسبابه. وترتبط مسألة الحرمان الادخاري ارتباطا وثيقا بانظمة الاجور واستحقاق المعاشات خاصة فيما يتعلق بالموازنة بين تحسن مستوى الرفاهية الاقتصادية في الوقت الراهن ومستوي الرفاهية الاقتصادية في المستقبل البعيد. وأهم أوجه الاختلاف بين الحرمان

[18] د.مجدي الأمين نورين، الخدمات المالية بين الاستبعاد والشمول، بنك السودان المركزي ، مجلة المصرفي ،2015،ص7-8.

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية

المصرفي والحرمان الادخاري يتمثل في أن الأول يتسبب في حدوث معاناة بالنسبة للفرد فيما يتعلق بحياته اليومية، بينما يتعلق الثاني بمسألة اشد خطورة ولها تداعيات أكبر على حياة الفرد ألا وهي الحرمان الاجتماعي[19].

- الحرمان الائتماني :

يعتبر الائتمان أو القروض بمثابة أداة مالية هامة لتيسير إمكانية الحصول على السلع والخدمات التي تفوق تكلفة الصرف عليها حجم الميزانية أو الدخل المتاح مثل الأثاث، السيارات، العقارات، الآلات والمعدات وخلافها. فضلا عن ذلك، يعتبر الائتمان أو القروض مصدر حماية في مواجهة الأزمات وصدمات الدخل. وبالنظر للحرمان الائتماني نجد أن مستوياته تتفاوت ما بين أفراد المجتمع ويختلف من شخص إلى آخر، فنجد ان هناك ما يسمى بالحرمان الكلي من الائتمان ويقصد بهم أفراد المجتمع الذين لا تتاح لهم فرصة الوصول إلى هذه الخدمة (الإقصاء الكامل)، وهناك نوع اخر اقل اثر من النوع الأول وهو الحرمان غيرالملائم أو متناسق من الائتمان ويقصد بهم أفراد المجتمع الذين يتلقون خدمة الائتمان سواء من مصادر التمويل غير الرسمية أو المصادر الرسمية في ظل شروط تمويل غير مناسبة – على الأخص فيما يتعلق بتكلفة التمويل – مقارنة مع المتوسط السائد في السوق.

4- الحرمان التأميني :

أصبحت بعض خدمات التأمين في المجتمعات المعاصرة تأخذ الطابع الإجباري كالتأمين على السيارات والتأمين ضد التقاعد عن العمل(الشيخوخة والعجز والوفاة)، بينما هناك خدمات أخرى ذات طابع اختياري كالتأمين الصحي. وبصفة عامة يلاحظ أن هناك رغبة متزايد في المجتمعات نحو جعل الغالبية العظمي من أشكال التأمين ذات طابع إجباري وتطول مظلته لتشمل جميع أفراد المجتمع، خصوصا الذين يمارسون نشاطهم في القطاع الرسمي من الاقتصاد. وبالتالي يلاحظ في مثل هذا الوضع أن درجة وعمق الحرمان التأميني تتحدد بمدي وجود وانتشار القطاع الرسمي في المجتمع فتزداد مع انتشار هذا القطاع وتقل مع انحسار هذا القطاع.

الجدوي الاقتصادية لنشر الثقافة المالية

أهمية نشر الثقافة المالية

حظى نشر الثقافة المالية أهمية متزايدة في السنوات الأخيرة في مختلف البلدان وبالأخص النامية منها لما تحمله من مزايا تتمثل في :

[19] Adeyemi Adewale Abideen, Pramanik Ataul Huq, Meera Ahmaed Kameel Mydin, The measurement Model of the Determinants of financial Exclusion among Musilm Micr-enterpreneurs in Ilorin, Nigeria, Journal of Islamic finance, Vol.1,No1,2012, p.2289.

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية

- تعزيز جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية: والتى تمثل المكون الرئيس لتحقيق معظم اهداف التنمية المستدامة ومنها على سبيل المثال القضاء على الفقر والحد من الجوع وتعزيز الأمن الغذائى وتحقيق الصحة الجيدة والرفاهية وتعزيز جودة التعليم وتشجيع عملية الصناعة والابتكاروتحقيق النمو الاقتصادى[20].
- تعزيز استقرار النظام المالى والمصرفي من خلال تشجيع فئات المجتمع المختلفة على المزيد من استخدام النظام المالى الرسمى، وهو ما ينبع من محفظة الودائع لدى المصارف والمؤسسات المالية مع تخفيف مستويات التركيز فيها وبما يقلل من مخاطر هذه المؤسسات[21].
- تعزيز قدرة الأفراد على الاندماج والمساهمة في بناء مجتمعاتهم والمساهمة في التنمية الاقتصادية؛ نظرا لان القطاع المالى الاكثر شمولية يتسم بقدرة أكبر على جذب المدخرات وتقديم الخدمات التمويلية والمالية لمختلف فئات المجتمع. ويساعد ذلك الكثير من فئات المجتمع على تمويل احتياجاتهم الاستثمارية والاستهلاكية وبالتالي تحفيز النمو الاقتصادى؛ لإنه بدون وصول الخدمات المالية إلى هذه الفئات لن تكون قادرة على تلبية جزء كبير من هذه الاحتياجات نظرا لضعف مواردها الذاتية[22].
- تطوير النظام المالى والمصرفي: يتطلب توسيع انتشار الخدمات المالية وزيادة معدلات استخدامها المزيد من تطور هذه الخدمات وبما يجذب المزيد من المستخدمين مع الثورة التكنولوجية في مجال الاتصالات والالكترونيات التى يشهدها العالم خلال القرن الواحد والعشرين، وان زيادة الاعتماد على الخدمات المالية الإلكترونية خاصة فيما يتعلق بالمدفوعات سيفيد كل من الراسل والمستقبل والمؤسسات المالية التى تقدم هذه الخدمات، بحيث تصل المدفوعات بسرعة اكبر، وبتكلفة اقل. كما ستفيد النظام المالى من خلال تحسين القدرة على متابعة حركة الأموال ومراقبتها لتقليل مستويات الجرائم المالية والعمليات المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب. كما ان تطور انظمة المدفوعات المختلفة ستخلق فرصة لدخول مزيد من الأفراد في عداد مستخدمى النظام المالى الرسمى.
- التخفيف من حدة تقلبات دورات الاعمال، والناتج المحلى الاجمالى من خلال زيادة فرص النفاذ للتمويل والخدمات المصرفية ليتمكن المؤسسات والأفراد من التغلب على القيود المتعلقة بالسيولة وتعويض اى تغيرات تطرا على مستويات الدخل الجارى، وبالتالي تقليل تقلبات الاستهلاك والاستثمار حيث أن نفاذ الأسر إلى خدمات الادخار واستثمار الثروة عبر القطاع المالى يمكنهم من التخفيف من حدة التغيرات التى تعترض الدخل الجارى والحصول على مستوى شبه مستقر من الدخل الدائم بما يقل من التقلبات في مستويات الاستهلاك، في حين ان نفاذ المشروعات للتمويل المصرفي يمكنها من التغلب على قيود السيولة وبالتالي تقليل التقلبات في مستويات الاستثمار[23].

---

[20] Leora Klapper, Mayada El Zoghbi, and Jake Hess ,Achieving the sustainable development goals the role of financial inclusion, CGAP, April 2016,P.2-9.

[21] بنك الكويت الدولى ، مرجع سابق، ص3.

[22] امانة مجلس محافظى المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربى ، توسيع فرص الوصول إلى التمويل والخدمات المالية في الدول العربية ودور المصارف المركزية ، صندوق النقد العربى، اكتوبر2012، ص5.

[23] التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، فرص وتحديات النفاذ إلى الخدمات المالية والمصرفية والتمويل في الدول العربية ، صندوق النقد العربى، 2012، ص208.

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية

- تحسين فرص وصول الخدمات المالية إلى شريحة أكبر من الأشخاص سواء الطبيعين أو المعنويين، وجذب المستبعدين إلى النظام المالي الرسمي من خلال الوصول إلى المناطق الريفية والنائية والتى ليس لها بها فروع بنوك وتقديم كافة الخدمات المالية (المدخرات –المدفوعات – التحويلات المالية – الائتمان – التأمين – المعاشات – خيارات التحصيل والسداد) تتسم بالكفاءة والمرونة والسهولة والامان. لها اثر كبير على زيادة دخول الأفراد ودمج الاقتصاد غير الرسمى في الاقتصاد الرسمى، وبالتالي زيادة الايرادات الضريبية كما يسهم في دمج الفقراء في الاقتصاد من خلال تمويل المشروعات متناهية الصغر والمشروعات المنزلية وريادة الاعمال، ومن ثم يهدف إلى الحد من الفقر واستهدافهم ، وزيادة المعلومات لدى الدولة عن حجم المعاملات المالية في الاقتصاد[24].

تجارب دولية لنشر الثقافة المالية

بصفة عامة اظهرت التجربة أن تحسين نوعية الخدمات المالية وتوسيع نطاق وصول المؤسسات والأفراد إليها يعمل على نشر المساواة في الفرص والاستفادة من الامكانات الكامنة في الاقتصاد، تساعد على تمكين الفقراء من امتلاك اسباب القوة الاقتصادية، وتوفر لهم القدرة على تنفيذ استثماراتهم الصغيرة المنتجة، وترفع الانتاجية والدخول والتى بدورها قد تزيد الاستهلاك وتحرك العجلة الاقتصادية وقد يساعد فتح حساب جارى في تمهيد الطريق لمجموعة أوسع من الخدمات المالية الأكثر ملائمة، والتى من شأنها تمكين الأفراد والمؤسسات من تحقيق سلاسة الاستهلاك وإدارة المخاطر المالية التى يواجهونها ، لذا حظيت بأهمية متزايدة في السنوات الاخيرة في مختلف بلدان العالم وخاصة النامية منها لما يحمله من اثر في تحسين فرص النمو والاستقرار الاقتصادى والمساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر[25]. وتعد وسائل الدفع الإلكترونية وتطبيقاتها أحد بالخدمات المالية الأساسية المشار إليها، وهناك اعتقاد سائد بأنه إذا توفرت إمكانية الحصول على حسابات الإيداع لدي أفراد المجتمع وتوفرت لهم إمكانية استخدام هذه الحسابات، فإن ذلك يعتبر بمثابة المدخل السليم للخروج من دائرة الحرمان المالي. فالحصول على حساب الإيداع هو الشرط الضروري للحصول على سائر الخدمات والمنتجات المالية الأخرى ووسائل الدفع الإلكترونية بصفة خاصة.

وعالميا ارتفع عدد الأفراد الذين لديهم حسابات مصرفية بنحو يقدر ب 700 مليون شخص بين عامى 2011إلى2014 . ففي عام 2014 امتلك 63% من سكان العالم البالغين حسابا مصرفيا مقابل 51% في عام 2011 ، ويقدر عدد البالغين في العالم الذين لم يحصلوا على خدمات مالية رسمية نحو2.5 مليار نسمة يمثلون نسبة تقدر ب37 % من عدد سكان العالم البالغين وذلك حتى عام 2014[26].

وحيث وصل عدد المستهلكين في الولايات المتحدة الامريكية اكثر من 90 في المائة لديهم حسابات مصرفية، وفي عام 2017 وصلت نسبة امتلاك الحسابات المصرفية إلى 92.3 % من المستهلكين في الولايات المتحدة . في حين كان ثلاثة

[24] Agenor، (R): "Financial inclusion and poverty targeting in a small Caribbean economy", World bank policy research, working paper4960, Nov2016,pp.1-16.

[25] صبرى نوفل، الشمول المالى في مصر وبعض الدول العربية ، مجلة الاقتصاد والمحاسبة، مصر، العدد447، سنه 2018، ص18.

[26] د.عصام حسنى محمد عبد الحليم،مرجع سابق، ص3.

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية

أرباع المستهلكين يستخدمون الخدمات المصرفية عبر الإنترنت ؛ ونصف عدد المستهلكين يجرون عملياتهم المصرفية عبر الهاتف المحمول المستخدمة؛ وصل نسبة النمو في استخدام الحسابات غير المصرفية في السنوات الثلاثة الماضية إلى 25 % ، حيث ارتفعت ارتفعت من 40.4 % من المستهلكين في عام 2015 إلى 52.1 في المئة في عام 2017[27]. وتشير بيانات البنك الدولى إلى أن مستوى الشمول المالى في البلدان العربية سجل أدنى المستويات في العالم، ويوضح الجدول التالي مؤشر الشمول المالى ترتيب البلدان العربية:

جدول رقم (1) :مؤشر الشمول المالى وترتيب الدول العربية بين دول العالم[28]

الدولة	مؤشر الشمول المالى	الترتيب
لبنان	50.83	36
عمان	46.42	42
الكويت	42.01	55
قطر	40.60	57
الإمارات	32.6	68
المغرب	30.86	77
تونس	29.29	82
السعودية	24.34	103
مصر	18.77	122

المصدر: بيانات البنك الدولى 2014.

وبإمعان النظر في الجدول السابق يتبين ان لبنان احتلت المرتبة 36 ، تلتها عمان في المرتبة 42 ، والكويت في المرتبة في المرتبة 55 ، وقطر في المرتبة 57 ، والامارات في المرتبة 66 ، والاردن في المرتبة 88 ، والمغرب في المرتبة 88 ،غير ان بقية الدول بما فيها مصر تجاوزت المراتب المائة والتى احتلت المرتبة122 عالميا.

ويستلزم نشر الثقافة المالية تقديم مجموعة شاملة من الخدمات المالية تتضمن الحسابات المصرفية والمدخرات وقروض قصيرة وطويلة الاجل، والتأجيرالتمويلى، والرهون العقارية، والتامين والرواتب، والمدفوعات والتحويلات المالية المحلية والدولية، وخطط التقاعد، بالاضافة إلى حماية المستهلك وتعزيز القدرة المالية[29]. وبالنسبة إلى استخدام الهاتف المحمول في الخدمات المالية ، تمثل الصين وكينيا نموذجين مختلفين. ففي الصين تقدم الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول بشكل رئيسى من خلال مقدمى خدمات الدفع للغير، مثل على باى(alipay) ووى تشات(wechat)، باستخدام تطبيقات الهواتف الذكية المرتبطة بحساب في بنك أو اى نوع اخر من المؤسسات المالية.

[27] Claire Greene and Joanna Stavins, The 2016 and 2017 Surveys of Consumer Payment Choice: Summary Results, Federal Reserve Bank of Boston, report, May 10, 2018, P.7.

[28] بيانات البنك الدولى 2014.

[29] اتحاد المصارف العربية ، واقع الشمول المالى في العالم العربى وأليات المصارف العربية لتعزيزه، مجلة شهرية متخصصة، العدد427، يونيو 2016،ص8.

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية

وفي كينيا تقدم هذه الخدمات بشكل اساسي من خلال مشغلى شبكات الهاتف المحمول ، ولا يلزم ربط الحساب المالى عبر الهاتف المحمول بحساب اخر في مؤسسة مالية، لذلك يمتلك معظم الحسابات حسابا في مؤسسة مالية وحسابا ماليا اخر عبر الهاتف المحمول، وهناك 40% من الأفراد لا يستخدمون سوى الحسابات المالية عبر الهاتف المحمول لإجراء المدفوعات والمعاملات. ويعتمد 29% اخرون على الطريقتين من خلال استخدام الحسابات المالية عبر الهاتف المحمول وأيضا استخدام الهاتف المحمول أو الانترنت للوصول الى حسابتهم في المؤسسات المالية . ويقوم 2% بإجراء المدفوعات فقط باستخدام الهاتف المحمول أو الانترنت للوصول إلى حساباتهم في المؤسسات المالية. وفي الصين يقوم 40% من الأفراد بإجراء المدفوعات عبر الهاتف المحمول [30]. وحيث تعانى مصر من ضعف مؤشر نشرالثقافة المالية مقارنة بالمؤشرات العالمية للتحقيق ويرجع ذلك إلى عدم الاستفادة من الادوات المالية وحسن التعامل مع التكنولوجيا الحديثة واستخدام الوسائل المثلى لنشر ثقافة الوعى المصرفي وتمكين أكبر عدد من الأفراد والمؤسسات من امتلاك الحسابات المصرفية بصفة عامة والحسابات المالية عبر الهاتف المحمول بصفة خاصة . ويعد الحاجز النفسى لدى شريحة كبيرة من الشعب المصرى وخاصة كبار السن أبرز التحديات التى تواجه نشر تلك الوسائل وما هى الا مسالة نفسية فقط ، وعند المقارنة نجد ان جيل الشباب لا يوجد لديه حاجز نفسى خاص باستخدام الوسائط الإلكترونية عند اجراء العمليات المصرفية الإلكترونية المتعددة والتسوق باستخدام تلك الوسائل . ومن المهم ان يبدأ التثقيف المالى من التعليم في المراحل الابتدائية كى يرسخ المفاهيم المالية لدى الأفراد ويحفز الابتكار، فالأمية المالية تؤدي إلى الجهل عن الحقوق والتسهيلات المتاحة للافراد، وبالتالي تؤدي إلى الاستبعاد مالي.

ولذلك اسند البنك المركزي المصرى للمعهد المصرفي مهمة التنسيق في شأن اعداد الاستراتيجية القومية للتثقيف المالى بمشاركة اعضاء لجنة تسيير الاعمال من الاطراف المرتبطة، وفي اطار ذلك تم انشاء لجنة لوضع وصياغة استراتيجية وطنية للتثقيف المالى تهدف إلى زيادة الوعى المالى للمصريين وتعزيز قدرتهم على الفهم الجيد للمنتجات والخدمات المالية، واتخاذ القرارت المالية السليمة وفقا لاحتياجاتهم المختلفة، وتضم هذه اللجنة عدد من الجهات المعنية مثل البنك المركزي وهيئة الرقابة المالية وجامعة القاهرة وغيرها من الاطراف المعنية الاخرى بموضوع التثقيف المالى وذلك برئاسة المعهد المصرفي المصرى [31]

الخاتمة

تبرز أهمية نشر الثقافة المالية والمصرفية بالمجتمعات في ظل الاقتصاد الرقمي، في تعزيز قدرة الأفراد على الاندماج والمساهمة في بناء مجتمعاتهم والمساهمة في التنمية الاقتصادية؛ نظرا لان القطاع المالى الاكثر شمولية يتسم بقدرة أكبر على جذب المدخرات وتقديم الخدمات التمويلية والمالية لمختلف فئات المجتمع. ويساعد ذلك الكثير من فئات المجتمع على تمويل احتياجاتهم الاستثمارية والاستهلاكية وبالتالي تحفيز النمو الاقتصادى؛ لإنه بدون وصول الخدمات المالية إلى هذه الفئات لن تكون قادرة على تلبية جزء كبير من هذه الاحتياجات نظرا لضعف مواردها الذاتية، حيث يتطلب توسيع انتشار الخدمات

[30] اسلى ديمبرجوتش-كونت واخرون، ، قاعدة بيانات المؤشر للشمول المالى، مجموعة البنك الدولى،2017،ص6-7.

[31] Habib attia and Helen Engelhardt " Financial Education initiatives in the arab re-gion " Arab moenatry fund and internationale zusammenarbeit, december 2016,pp.25-32.

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية

المالية وزيادة معدلات استخدامها المزيد من تطور هذه الخدمات وبما يجذب المزيد من المستخدمين مع الثورة التكنولوجية في مجال الاتصالات والالكترونيات التى يشهدها العالم خلال القرن الواحد والعشرين والتحول من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد الرقمي، حيث ان زيادة الاعتماد على الخدمات المالية الإلكترونية خاصة فيما يتعلق بالمعاملات والمدفوعات سيفيد كل من الراسل والمستقبل والمؤسسات المالية التى تقدم هذه الخدمات، بحيث تصل المدفوعات بسرعة اكبر، وبتكلفة اقل. كما ستفيد النظام المالى من خلال تحسين القدرة على متابعة حركة الأموال ومراقبتها لتقليل مستويات الجرائم المالية والعمليات المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب. كما ان تطور انظمة المدفوعات كجزء من منظومة الاقتصاد الرقمي ستخلق فرصة لدخول مزيد من الأفراد في عداد مستخدمى النظام المالى الرسمى والتخفيف من حدة تقلبات دورات الاعمال، وحيث توصلت الدراسة إلى عدة نتائج نذكر منها:

- أصبح الاقتصاد الرقمي واحدة من التعابير الحديثة والتي دخلت حياتنا اليومية بقوة حتى أنها أصبحت تستخدم في العديد من الأنشطة التجارية.
- يعتبر نشر الثقافة المالية مفتاح عملية التحول الرقمي والاستفادة من التقنيات التي وفرتها ثورة المعلومات والاتصالات وشبكة الإنترنت، متجاوزة عنصري المكان والزمان.
- تعدد وتنوع الفوائد الاقتصادية العامة لنشر الثقافة المالية.

وبعد هذا العرض من نتائج الدراسة فإننا نقدم التوصيات الآتية:

- يتعين على البلدان أن تقوم بالاتحاد والنهوض باقتصادها ورفع التحدي الذي تفرضه تكنولوجيات الاتصال وخاصة دعم عملية التحول الرقمي لكافة القطاعات.
- الاهتمام بالعلم وتطبيقاته في جميع المجالات والعمل على مواجهة الاحتيال عبر شبكة الإنترنت بكافة السبل والإمكانات سواء كانت تشريعية أو تقنية.
- العمل على نشر الثقافة المالية وإتاحة الحصول على الخدمات المالية الرسمية.

المراجع:

المراجع باللغة العربية:

- اتحاد المصارف العربية ، واقع الشمول المالى في العالم العربى وأليات المصارف العربية لتعزيزه، مجلة شهرية متخصصة، العدد427، يونيو 2016.
- اسلى ديمبرجوتش–كونت واخرون، ، قاعدة بيانات المؤشر للشمول المالى، مجموعة البنك الدولى،2017
- امانة مجلس محافظى المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربى ، توسيع فرص الوصول إلى التمويل والخدمات المالية في الدول العربية ودور المصارف المركزية ، صندوق النقد العربى، اكتوبر2012.
- أمانة مجلس محافظى المصارف المركزية، العلاقة التداخلية بين الشمول المالى والاستقرار الاقتصادى ، صندوق لنقد العربى ، 2015.

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية

- امانه مجلس محافظى المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربى ، متطلبات تبنى استراتيجية وطنية شاملة لتعزيز الشمول المالى ، صندوق النقد العربى، اكتوبر 2015.
- الاونكتاد، تاثير إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية على التنمية بما يشمل ابراز اثر التحويلات المالية: التمكن الاقتصادى للنساء والشباب، جنيف، نوفمبر 2014
- بنك الكويت الدولى ، الشمول المالى في دولة الكويت ، الأهمية والواقع ومقارنة لمؤشرات الشمول المالى لدولة الكويت بدولة الإقليم والعالم ، مايو 2015.
- التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، فرص وتحديات النفاذ إلى الخدمات المالية والمصرفية والتمويل في الدول العربية ، صندوق النقد العربى، 2012.
- صبرى نوفل، الشمول المالى في مصر وبعض الدول العربية ، مجلة الاقتصاد والمحاسبة، مصر، العدد447، سنه 2018.
- فضل عبدالكريم البشير دور الاقتصاد الرقمي فى تعزيز تنامى التمويل الاسلامي–مجلة بيت مشورة– العدد9 –قطر –2018.
- مجدي الأمين نورين، الخدمات المالية بين الاستبعاد والشمول، بنك السودان المركزي ، مجلة المصرفي ،2015.
- محمد زكريا، دور البنوك المركزية في تعزيز الثقافة المالية وحماية المستهلك، اتحاد المصارف العربية ، الجزء الاول ، 2013.
- معهد الدراسات المصرفية، الشمول المالى ، إضاءات، السلسة الثامنة ، العدد7، الكويت ، فبراير 2016.
- المعهد المصرفى المصرى، الاستراتيجيات القومية للتثقيف المالى، سلسلة أوراق بحثية، 2015.

2/5 المراجع باللغة الاجنبية

- Adeyemi Adewale Abideen, Pramanik Ataul Huq, Meera Ahmaed Kameel Mydin, The measurement Model of the Determinants of financial Exclusion among Musilm Micr-enterpreneurs in Ilorin, Nigeria, Journal of Islamic finance, Vol.1,No1,2012
- Agenor ،(R): "Financial inclusion and poverty targeting in a small Caribbean economy", World bank policy research, working paper4960, Nov2016.
- Albatel, (A): The relationship between financial inclusion and economic growth in Saudi Arabia, Fiscal Studies, Vol.21.NO1,2016.
- Angelopoulos, (K), et al.,: "Financial inclusion and Economic growth: Theoretical predications and evidence from the OECD", Working paper No.2037(CESiFO),2017.
- Claire Greene and Joanna Stavins, The 2016 and 2017 Surveys of Consumer Payment Choice: Summary Results, Federal Reserve Bank of Boston, report, May 10, 2018.
- Habib attia and Helen Engelhardt " Financial Education initiatives in the arab re-gion " Arab moenatry fund and internationale zusammenarbeit, december 2016.
- Leora Klapper, Mayada El Zoghbi, and Jake Hess ,Achieving the sustainable development goals the role of financial inclusion, CGAP, April 2016.
- Lusardi ،A& Tufano , p debt literacy , financial experiences , and over indebtendencess, 2008
- Mohieldin ،M, Iqbal, Z, Rostom, A. & (C) Fu, X: "The Role of Financial Inclusion in the g20 Countries", London, 2016.
- Reyes, (G,P), et al.: "Financial inclusion, indicators for developing countries: The Peruvian case". Peru: super in tendency of banking,2010.
- World Bank: "Financial inclusion", Annual Report,2016 .
- Yasin, (M): "Financial inclusion for growth and development", Southeastern Economic Review, Vol. 93, No. 1, Spring ,2013.

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية